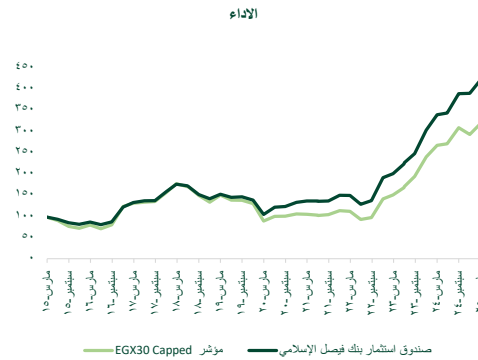


محفظة الصندوق

أداء الصندوق

المدة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٥	٧,٣%
العائد منذ بداية العام	٧,٣%
٢٠٢٤	٢٨,٧%
٢٠٢٣	٥٨,٧%
منذ ٥ سنوات	٣٠١,١%
منذ التأسيس	٥٢٥,٣%



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزنة وسندات الخزنة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين

- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري بها من كل اسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	٣٣٥,٩٩ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٨٥,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تلفون	+٢٠٢٠٣٣٧٦٢١٢٨١
فاكس	http://www.faisalbank.com.eg
العنوان الإلكتروني	

السوق الأمريكي

بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة لإدارة الامريكية الجديد في ظل اعلان نيته خفض الضرائب وإزالة المعوقات البيروقراطية و القيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه ارتفع مؤشر S&P500 بـ4.5% منذ بداية العام إلى 19 فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند 6,144 نقطة. ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية أدرك المستثمرون عدم وضوح الرؤية للسياسة الاقتصادية وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد. فقد بدأت الشركات تعاني من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية تجاه تأثير فرض الجمارك على الاقتصاد. وبناء عليه حدث تحول كامل في التوقعات المستقبلية للسوق في ظل تخوف المستثمرين من مخاطر دخول الاقتصاد في مرحلة كساد وفي ظل قيام الشركات بتأخير انفاقها الاستثماري وهو ما سيؤدي إلى تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد وبالتالي أرباح الشركات.

ونتيجة لذلك شهد السوق حركة تصحيحية قوية فقد انخفض مؤشر S&P500 بـ10.1% خلال الفترة من 19 فبراير إلى 13 مارس ليخضع المؤشر إلى 5,522 نقطة. حدث ارتفاع طفيف عقب ذلك ليصل المؤشر إلى 5,612 نقطة في نهاية الربع المالي ليصبح المؤشر قد انخفض بـ4.6% منذ بداية العام وبـ8.7% منذ قمة 19 فبراير. انخفض السوق لاحقا بـ9.6% خلال الأسبوع الأول من الربع الثاني عقب قيام الإدارة الأمريكية بفرض جمارك على جميع الدول التي تقوم بتصدير لأمريكا مما أدى إلى انخفاض المؤشر إلى 5,074 نقطة ليصبح المؤشر قد انخفض بـ13.7% منذ بداية العام وبـ17.4% منذ قمة 19 فبراير.

من الملاحظ أنه في بداية قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة اتخذ المستثمرون سياسة مثبنة من المخاطر وذلك نظرا لرويتهم أن فرض الجمارك سيؤدي إلى بعض الآثار التضخمية لكن سيتم التوازن عن طريق زيادة نسب النمو الاقتصادي من خلال خفض الضرائب والتخلص من المعوقات البيروقراطية. ولكن مع اشتداد الحرب التجارية وتأثيرها السلبي على سلاسل الإمدادات العالمية وهو ما سيحد من أرباح الشركات ونمو الدخل الفردي تحولت النظرة المتفائلة إلى نظرة سلبية. وبناء عليه تصل حاليا رؤية المستثمرين سواء افراد او مؤسسات إلى أقصى حالات التشاؤم وهو ما يؤدي إلى بيع السوق بغض النظر عن التقييمات. من الجدير بالذكر أن السوق الرخيص قد يصبح أرخص طالما أن المستثمرين مازالوا غير مقتنعين بسياسة اقتصادية واضحة للمستقبل.

نعتقد أن فرص حدوث كساد اقتصادي محدود قائمة ولكن نمتنع حدوث كساد اقتصادي طويل المدى وأنه مع هدوء وتيرة الحرب التجارية سيستقر السوق ويعاود الارتفاع لاحقا مدفوعا بخفض متوقع لأسعار الفائدة و هو ما سيؤدي إلى ضعف الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى بالإضافة إلى إزالة المعوقات البيروقراطية وخفض الضرائب على الشركات العاملة في أمريكا.

الأسواق الناشئة

حققت الأسواق الناشئة أداء جيد خلال الربع الأول من 2025 متفوقة على السوق الأمريكي لأول مرة منذ عدة سنوات مدعومة بنظرة إيجابية من المستثمرين تجاه السوق الصيني حيث ارتفع مؤشر MSCI China بـ14.7% خلال الربع الأول من 2025 مقارنة بارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ2.4% بالدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. نعتقد أن تفوق السوق الصيني بصفة خاصة و الأسواق الناشئة بصفة عامة على السوق الأمريكي يرجع إلى 3 أسباب رئيسية:

اندلاع الحرب التجارية جعل العديد من المستثمرين يعتقدوا أن الولايات المتحدة متجهة إلى كساد اقتصادي وبناء عليه يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة و هو ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى. هذا وقد انخفض مؤشر الدولار الأمريكي امام سلة العملات الرئيسية بـ3.9% منذ بداية العام و من الجدير بالذكر أن ضعف قيمة الدولار الأمريكي عنصر رئيسي في فترة الأسواق الناشئة على النمو.

قيام الحكومة الصينية بتبني سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب المحلي في ظل قيام أمريكا بفرض جمارك على الصادرات الصينية إليها وهو ما زاد من ثقة المستثمرين في تعافي الاقتصاد الصيني.

التفوق المستمر للسوق الأمريكي على السوق الصيني في السنوات السابقة خلق فجوة كبيرة في التقييمات بين الشركات وهو ما جعل المستثمرين يتجهوا نحو الصين نظرا لصعوبة هبوطها بشدة من المستويات الحالية مقارنة بالسوق الأمريكي الذي يتناول قرب أعلى النقط التاريخية في وقت الاقتصاد الأمريكي متجه إلى درجة من الكساد.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ7.7% خلال الربع الأول من 2025 محققا الجزء الأكبر من أرباحه خلال شهر مارس مع تنفيذ صفقة الاستحواذ على شركة حديد عز من قبل المستثمر الرئيسي و خطته لشطب الشركة من البورصة و هو ما أدى إلى توفر سيولة في حدود 600 مليون دولار تم إعادة استثمارها في السوق و هو ما أدى إلى ارتفاع السيولة و أسعار الأسهم.

نعتقد أن ارتفاع السوق المصري طبيعي ومماثلني مع ارتفاع الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ57.0% خلال 2024 في حين ارتفع السوق بـ19.5% فقط و هو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام 2025 بقدر 5.6 مرة و هو أقل بـ40% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ 9.3 مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يتفقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى 7% من التداول مقارنة بـ15% قبل بداية أزمة العملة في 2022.

نعتقد أن فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نسيده ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يدفع من السيولة المتوجهة للسوق. وخاتما نعتقد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستفني من فرص الاستحواذ كحافز رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحواذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملاءة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عنى و تنوع السوق.